



## الورقة التقديمية

وفقا لبلاغ الناطق الرسمي باسم القصر الملكي ، و بعد ترؤس الملك محمد السادس للمجلس الوزاري بالدار البيضاء يوم 22 يتاير 2018 وإبداء موافقته على ممارسة المرأة المغربية للتوثيق "العدلي" ، بناء على تأصيل وتشكيل من قبل المجلس العلمي الأعلى ، متبوع بتفعيل من قبل وزارة العدل لذلك . فالمفروض أن يكون الخلاف حول مدى جواز تولي المرأة ، في المغرب، لخطة العدالة ، قد رفع .

وما تثنين " عدول" المملكة وفخرهم بهذا القرار الذي سيجعل المرأة العدل تحظى بين هيئتهم بكامل الرعاية ، إلا دليل على ذلك.

فهل هو تحديث لهذه "الصناعة الجليلة الشريفة" ، أم إنصاف للمرأة المغربية بتأنيث خطة كانت مذكرة صرفا بموجب تحكم فقهي غلب فيه المستند الاعتباري/الإجتماعي على المستند النصي ، أم هو تحقيق للمناصفة وقيم المساواة بشأنها يُخشى أن تكون تحكومية بدورها ؟

هل هو مزيل لهذا التحكم الفقهي، و من ثم ، كاشف لانعدام التأصيل النصي لتراث فقهي تراكم لقرون عديدة وأقصى النساء من ولوج هذه المهنة " العالمة المنيفة" . أم تجديد من داخل ثوابت الشريعة وقواعد المذهب المالكي ذاتها ، و " قضية " حدثت بقدر ما حدث من تطور للمجتمع المغربي " وما وصلت إليه المرأة المغربية من تكوين وثقافة علمي رفيع " خلال هذه القرون ؟ و في الحالين، لا يبدو أن للمجلس العلمي الأعلى "كلاما" مع النصوص الشرعية القطعية الضابطة للإشهاد عند التعاقد في مجال الأحوال الشخصية.

فكيف سيتم ترتيب آثار هذا المستجد على المهنة بعد تأنيثها، وعلى منظومة التوثيق بعامة ، أصيله ودخيله؟

في انتظار ذلك ، وتفاعلا منا - في ماستر قانون العقود والأعمال والمجلس الجهوي لعدول استثنائية الناظور - مع هذا القرار الملكي التاريخي ، نسعد بعقد لقاء علمي وطني يقارب فيه المتدخلون هذا المستجد سوسولوجيا ( من زاوية كيفية تقبله من قبل المجتمع المغربي بتركيبته وخاصاته) وفقهيا (قراءة في تأصيله الشرعي) وقانونيا (قراءة في إعادة صياغة الظهير المنظم للخطة ومرسومها التطبيقي لتتواءم معه) .

للاستفصال ، الاتصال بمنسق الندوة : جمال الطاهري [tahirija@hotmail.com](mailto:tahirija@hotmail.com)

أو برئيس اللجنة المنظمة : ذ مراد أسراج [morad75@yahoo.fr](mailto:morad75@yahoo.fr)